قياس مؤشرات الدّين الحكومي واهم أثاره الاقتصادية في العراق للمدة 1990ـ 2013

أ.د. عماد محمد علي العاني/ كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة بغداد
الباحث/ نسرين حسن جوحي / موظفة في تربية الكرخ الثانية

تاريخ التقديم: 2016/6/2
تاريخ القبول :2016/8/17

المستخلص

لمؤشرات الدّين الحكومي اهمية بالغة في النشاط الاقتصادي من خلال معرفة الاثار الاقتصادية للدّين الحكومي اذ كان في مرحلة الظاهرة المقبولة ام تعدتها الى مرحلة الخطورة، ومن ثم يمكن من خلال هذه المؤشرات قياس درجة المديونية بالنسبة الى النشاط الاقتصادي للحكومة من جهه، ومدى قدرة الحكومة على سداد ديونها من جهه اخرى .

ونظراً الى هذا يستدل على أن درجة المديونية في العراق قد تجاوزت النسبة المحددة 60% خلال المدة 1990- 2002 نتيجة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي للحكومة، الامر الذي ادى الى عدم قدرة الحكومة على سداد ما في ذمتها من دّيون فضلا عن مدى سوء ادارة الدّين الحكومي في تحكم بهذه المؤشرات.

بذلك يتوصل البحث الى ان استمرار تزايد الدّيون الحكومية مع عدم قدرة الحكومة على سداد تلك الدّيون نتيجة ما مر به العراق من حرب وحصار اقتصادي وتوقف الصادرات النفطية سوف يؤدي الى تراكم تلك الدّيون ومن ثم زيادة عبء الموازنة الحكومية الامر الذي يترك اثاراً سلبية تنعكس على الاستثمار والصادرات والاستيرادات نتيجة ضعف التراكم الرأسمالي فضلا عن ضعف القطاعات الاقتصادية والاعتماد بشكل رئيس على الصادرات النفطية لتمويل الاستثمار المحلي وتوسيع الطاقات الانتاجية، في حين شهد الاقتصاد العراقي تحسن ملموس بعد احداث عام 2003 نتيجة تغير الاوضاع الاقتصادية والسياسية بسبب زيادة الصادرات النفطية من جهة وزيادة اسعار النفط من جهة اخرى، اي زيادة نسبة النقد الاجنبي المتاتية من هذه الصادرات التي يتم من خلالها تسديد عبء الدّيون الحكومية، الامر الذي ادى الى تحسن كل من مؤشرات الدّين الحكومي ومن ثم ترك اثار ايجابية على كل من الاستثمار والصادرات والاستيرادات.

المصطلحات الرئيسة للبحث: الدّين الحكومي، مؤشرات الدّين، GDP، الصادرات، الاستيرادات، الاستثمارات، ميزان المدفوعات.

*البحث مستل من رسالة ماجستير

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية
العدد 98 المجلد 23
الصفحات 261ـ 279

المقدمة:

شهد الاقتصاد العراقي في بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي بجملة من المشاكل الاقتصادية وكانت احدى هذه المشاكل هو ارتفاع حجم المديونية بشكل عام ولاسيما الدّيون الخارجية نتيجة حرب(1980-1988) وفرض العقوبات الاقتصادية كان من ابرزها الحصار الاقتصادي ومنعه من تصدير النفط، فضلاً عن افتقاره الى قاعدة انتاجية واسعة ومتنوعة مما ادى الى تقليص ايراداته من العملة الاجنبية اللازمة لتغطية استيراداته والتي تشكل نسبة كبيرة من احتياجات البلد كونه يعتمد في تمويل استيراداته على تلك الصادرات، مما ادى الى قلة حجم المعروض السلعي وارتفاع اسعارها، كل هذه الامور ادت الى زيادة رصيد الدّين الحكومي ومن ثم زيادة أعباء خدمة الدّين وخاصة الفوائد، الأمر الذي يودي الى زيادة النفقات الحكومية، في ظل عدم زيادة الايرادات الحكومية بالنسبة نفسها، فان العجز في الموازنة سيزداد ليؤدي مرة أخرى إلى مزيد من الاقتراض، وهكذا تظهر الحلقة المفرغة لاستمرار زيادة الدّين الحكومي، مما نتج عنه اثار اقتصادية انعكست بشكل سلبي على الوضع المالي والاقتصادي من خلال قياس موشرات الدّين الحكومي، على عكس احداث ما بعد عام 2003 اذ نتج عنها اثار ايجابية نتيجة تحسن الاوضاع الاقتصادية بسبب ارتفاع الصادرات النفطية الامر الذي انعكس على كل من مؤشرات الدّين الحكومي منها GDP والاستثمار والصادرات والاستيرادات.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في عدم استغلال هذه الدّيون استغلالاً امثل بحيث تترك اثار اقتصادية تنعكس بشكل سلبي على مجمل الاقتصاد الوطني من خلال استخدام مؤشرات الدّين الحكومي.

ثانيا: أهمية البحث : تاتي اهمية البحث في دراسة مؤشرات الدّين الحكومي واهم اثاره الاقتصادية من خلال اعتماد سياسة دّين مخططة وفعالة تهدف من خلالها الى استثمار تلك الدّيون الحكومية بالشكل الذي ينتج عنه اثار ايجابية تعود بالفائدة على الاقتصاد العراقي.

أهداف البحث

تتلخص اهداف البحث بالاتي:-

1. دراسة وتحليل مؤشرات الدّين الحكومي وبيان مدى تأثيرها على GDP والاستثمار والصادرات والاستيرادات في العراق.
2. كيفية استخدام مؤشرات قياس الدّين الحكومي في العراق.
3. معرفة الاثار الاقتصادية سواء كانت ايجابية او سلبية من خلال قياس مؤشرات الدّين الحكومي.
4. وضع سياسة مقصودة للدّين الحكومي تعمل على زيادة قدرة الحكومة في تسديد ديونها اتجاه الدول الدائنة ومن ثم تهدف من خلالها الى تحقيق النمو الاقتصادي.

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية اساسية مفادها (لمؤشرات الدّين الحكومي اهمية بالغة لمعرفة الحالة الاقتصادية التي يكون بها البلد بحيث تختلف اثارها الاقتصادية بحسب المرحلة التي يكون اختيارها من خلال تلك المؤشرات).

المحور الأول/ العلاقة ما بين الدّين الحكومي والمتغيرات الاقتصادية

يمثل الدّين الحكومي (Government Debt) مصدراً من مصادر الايرادات الحكومية، اذ تلجأ الحكومة اليه لتمويل نفقاتها واستثماراتها المختلفة وذلك عندما تعجز ايراداتها الاعتيادية، لاسيما الضرائب والرسوم عن تغطيتها، لذلك تلجأ الحكومة لتغطية هذا العجز اما عن طريق الأقتراض من القطاعات الأقتصادية المحلية، وهذا مما قد يؤدي الى زيادة مديونية الحكومة بالعملة المحلية (الدّين الحكومي الداخلي). او أن تلجأ الحكومة الى الأقتراض من الخارج سواء من الدول او من مؤسسات التمويل الدولية (مثل البنك الدولي) او من المصارف الدولية، وهذا ما يشكل المديونية الخارجية بالعملة الأجنبية (الدّين الحكومي الخارجي) وبهذا يتكون اجمالي الدّين الحكومي (زردق، 2009: 191).

وفي ضوء ذلك يتبين ان العلاقة التي تربط اجمالي الدّين الحكومي ب GDP تكون من خلال ما يتم تسديدة من (اقساط وفوائد) والتي تؤخذ من اجماليGDP، في حين يمكن توضيح علاقة الدّين الحكومي مع الاستثمار من خلال معادلة الدخل القومي والتي تتكون من حيث توزيعها الوظيفي فيما بين الاستهلاك والاستثمار بمعنى اذا كان الدخل القومي مثلا، مقداره 1000 وحدة نقدية، منها 750 وحدة للاستهلاك والباقي اي 250 وحدة ادخار، اي بمعنى تذهب الى للاستثمار ومع اخذ متغير الدّيون الداخلية بالحسبان، يجعلنا نضيف استخداماً ثالثاً للدخل القومي، وهو الوفاء باعباء الدّيون. اي ان الدخل القومي اصبح يوزع بين الاستهلاك الكلي والاستثمار الكلي والوفاء بخدمة المديونية الحكومية ، وان زيادة احد هذه العناصر الثلاثة المذكورة يكون على حساب حصتي العنصرين الاخرين من الدخل القومي. ومن هنا نقول، ان زيادة حجم المديونية واعبائها يؤثر بشكل رئيسي في الاستثمار (جنوحات، 2006، بلا).

بينما تكون العلاقة مع الصادرات من خلال ما تمارسه مدفوعات خدمة الدّين التي يأتي بها قطاع الصادرات النفطية والتي تشكل نسبه مهمة في نموGDP، اي انه كلما زادات حجم الصادرات زادات الاحتياطيات من العملات الاجنبية ومن ثم زادت قدرة الحكومة على تسديد ما في ذمتها من دّيون وبالعكس. كذلك الحال بالنسبة الى الاستيرادات كلما توفر القدر الكافي من المال كلما زادات قدرة البلد على الاستيراد، فضلاً عن ان تزايد حجم المديونية الخارجية وما يترتب عليها من اعباء قد تؤثر بشكل كبير على مقدرة الحكومة على تمويل وارداتها.

ولغرض معرفة ما يتركه الدّين الحكومي من اثار على المتغيرات الاقتصادية (GDP، الاستثمار، والصادرات، والاستيرادات) لابد من استخدام مؤشرات التي يحكم بها عادة على الدّين الحكومي لهذا سوف نقتصر منها على المؤشرات الاساسية التي توضح الصورة سواء في التعرف على درجة الخطورة في ادارة الدّين الحكومي او مدى قدرتها على تقويم عبء المديونية في تلافي هذه المخاطر في المستقبل والتي لعل من اهمها ما ياتي:-

1. **مؤشر نسبة الدّين الحكومي الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي** GDP:

يعد هذا المؤشر من اهم المؤشرات لقياس درجة المديونية، حيث انه يتم تمويل GDP من مصادر ذاتية للقطاعات المساهمة فيه، ومصادر خارجية من وحدات اخرى، وان القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع الحكومي يسهم في GDP، فضلاً انه ما يدفع من فوائد واعباء سداداً للدّيون توخذ من اجمالي هذا الناتج ، لذا يقيس هذا المؤشر مستوى الدّين بالنسبة الى النشاط الاقتصادي للحكومة، كما يقيس مدى قدرة الحكومة على سداد دّيونها. لذا تقاس هذه العلاقة بمؤشر نسبة الدّين الحكومي الى GDP (عمر،2003: 9) وتكون هذه النسبة في حدود الامان اذا لم تتجاوز60%، اما اذا زادت عن هذه النسبة بشكل كبير فان ذلك يؤدي الى خلق مشاكل اقتصادية تشير الى الانذار المبكر من الازمات المحتملة بحسب مقترحات صندوق النقد الدولي الحدود الدنيا ما بين 25-30% (ابو مدللة، العجلة، 2013: 283).

وبناءً على ذلك يتضح انه في حال تجاوز هذا المؤشر النسبة المحددة، فان هذا يدل على أن هناك اثار اقتصادية سلبية نتيجة عدم الأستقرار السياسي والاقتصادي للحكومة ومن ثم عدم قدرة الحكومة على سداد ديونها ومدى سوء ادارة الدّين الحكومي في التحكم هذا المؤشر والعكس الصحيح.

2. **مؤشر الدّين الحكومي الخارجي الى** GDP:

يشير هذا المؤشر الى مدى قدرة الحكومة على تحمل اعباء المديونية الخارجية ومدى استمراريتها على الالتزام بذلك كونه مرتبطاً بالمتغير الرئيسي وهو GDP الذي يمثل القوة الاقتصادية الرئيسة لاي دولة. بذلك يؤدي تزايد حجم هذه الدّيون دوراً كبيراً في تخفيض GDP من خلال ما يتم استقطاعه لتأمين الالتزامات الخارجية، وان ارتفاع حجم هذه الدّيون واعباءها يشكل عائقاً اساسياً لعملية التنمية، الأمر الذي ينعكس سلباً على الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ومن ثم مما يؤثر بشكل كبير على هيكل الموازنة الحكومية من خلال ارتفاع مبالغ عبء هذا الدّيون نتيجة تخصيص مبالغ كبيرة لخدمته من خلال النفقات الجارية للفوائد وحدها، الى جانب انه يتم توجيه جزء من اجمالي الايرادات الى خدمة الدّين بدلاً من انفاق هذه الايرادات لتقديم خدمات اخرى.

كما يشير ارتفاع متوسط سعر الفائدة للقروض الخارجية على معدل نموGDP، الى المخاطر عدم السداد التي قد يتعرض لها البلد، اذ ان ارتفاع سعر الفائدة سوف يؤدي الى اقتطاع مبلغ يفوق مقدار الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي فيقود ذلك الى حصول تراجع في الاقتصاد الوطني للبلد وقصور في الموارد المالية المتوافرة لديها (زكي، 1978: 149) ومن ثم مما يترك اثار سلبية على النشاط الاقتصادي .

3. **مؤشر الدّين الخارجي الى الصادرات**:

يعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة التي يمكن من خلالها قياس مدى قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الدّيون الخارجية استناداً الى حجم الصادرات التي تحتل دورا كبيراً ومؤثراً في سير عملية التنمية، اي كلما كانت صادرات الحكومة مرتفعة دل ذلك على الحصول على العملات الصعبة وبالتالي زيادة الاحتياطيات الاجنبية فضلا عن ما يؤديه من تحسين في الجدارة الائتمانية للبلد وبالعكس. اي انه كلما زادات حجم الصادرات كلما زادت قدرة الحكومة على تسديد مافي ذمتها من دّيون خارجية.

المحور الثاني/ مؤشرات قياس الدّين الحكومي في العراق

تتعدد مؤشرات قياس الدّين الحكومي في العراق التي يحكم بها عادة على الدّين الحكومي في العراق لغرض قياس خطر تدهور وضع الدّين في الظروف الاقتصادية التي يمر بها العراق خلال مدة البحث ومدى قدرة الحكومة على تقويم عبء المديونية في مواجهة الاحداث الطارئة في المستقبل، لذا سنعتمد هنا على ثلاثة مؤشرات وعلى النحو الاتي:-

1. **مؤشر نسبة الدّين الحكومي الداخلي الى**GDP :-

يتكون الدّين الحكومي الداخلي في العراق من مكونيين رئيسين هما الرصيد الموجود النقدي الحكومي لدى البنك المركزي واصدار الاوراق المالية الحكومية (السندات وحوالات الخزينة المركزية) اذ يتم تمويلة من من قبل البنك المركزي والمصارف التجارية والمؤسسات المالية الاخرى.

واستناداً الى ذلك يقيس هذا المؤشر مستوى الدّين الحكومي الداخلي في العراق بالنسبة الى النشاط الاقتصادي ومدى قدره الحكومة على الايفاء بالتزاماتها، وكون العراق يعتمد على صادراته النفطية والتي تغطي ايراداتها ما يقارب 95% من نفقات الحكومة من حيث مساهماته في GDP والدخل القومي واجمالي الصادرات العامة والموازنة الحكومية، وبما ان القطاع النفطي في العراق يشكل المصدر الرئيس في انتاج الناتج، وان العوائد النفطية يراد منها تنمية بقية القطاعات الاخرى ايضاً.

نظراً الى ذلك سوف يتم توضيح مؤشر نسبة نمو الدّين الحكومي الداخلي الى GDP في العراق من خلال تحديد هذه النسبة في حدود الامان اذا لم تتجاوز60% والحدود الدنيا بين 25- 30%.

اذ يتضح من خلال الجدول (1) أن نسبة نمو الدّين الحكومي الداخلي الى GDP كانت مرتفعة خلال السنوات الاولى ابتداءً من عام 1990 التي بلغت نحو 129.70% ومن ثم ارتفعت بنسبة كبيرة لتبلغ 218.05% في عام 1991 ثم اخذت بالانخفاض بشكل تدريجي لتصل الى عام 1993بنسبة 97.92% اي بمعنى ان هذه النسبة قد تعدت حدود الأمان، وهذا ما يفسر عدم قدرة الحكومة على سداد ديونها نتيجة الظروف الاقتصادية والسياسية التي مرّ بها البلد من حرب وحصار اقتصادي وتوقف الصادرات النفطية التي تعد المورد الرئيس في تمويل ايرادات الحكومة.

بينما سجلت انخفاضاً ابتداءً من عام 1994 بنسبة 45.92% الى عام 2001 بنسبة 8.47%، والسبب في ذلك يعود الى ان نسبة نمو الدّين الحكومي الداخلي الى GDP كانت منخفضة، وهذا ما يفسر ان هذه النسبة لم تتعدى حدود الامأن، ولمقارنة عام 1990 بعام 2001 نجد ان هذه النسبة شهدت انخفاضاً كبيراً اذا بلغ نحو 121.23% بينما سجلت هذه النسبة انخفاضاً اكثر في عام 2013 نحو 10.1% مقارنة بعام 2002 اذ بلغت نسبة الدّين الحكومي الى GDP 11.69%، في حين بلغت لعام 2013 نسبة 1.59 %، ويرجع السبب في ذلك الى قدرة الحكومة على سداد الدّيون المترتبة بذمتها نتيجة تحسن الاوضاع الاقتصادية وارتفاع الصادرات النفطية.

وفي ضوء ذلك يستدل من خلال هذا المؤشر الذي يوضح ان مجموع الدّين الحكومي الداخلي يشكل نسبة منخفضة منGDP.

الجدول (1) نسبة الدّين الحكومي الداخلي الى GDP في العراق للمدة (1990- 2013)
(مليون دينار)

السنوات	مجموع الدّين الحكومي الداخلي (1)	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (2)	نسبة الدّين الحكومي الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي % (GDP) 2/1 (3)
1990	32737,9	25241	129.70
1991	46473	21313	218.05
1992	75318	56814	132.56
1993	137596	140518	97.92
1994	323242	703821	45.92
1995	926988	2252264	41.15
1996	1270646	2556307	49.70
1997	1479306	3286925	45.00
1998	1965807	4653524	42.24
1999	2205019	6607664	33.37
2000	2585887	7930224	32.60
2001	3552885	41945138	8.47
2002	4798584	41022927	11.69
2003	5543684	29585788	18.73
2004	5925061	53235358	11.12
2005	6255578	73533598	8.50
2006	5307008	95588954	5.55
2007	5193705	111455813	4.65
2008	4455569	157026061	2.83
2009	8434049	130642187	6.45
2010	9180806	162064565	5.66
2011	7446859	217327107	3.42
2012	6547519	254225490	2.57
2013	4255549	267395614	1.59

المصدر: البنك المركزي العراقي،المديرية العامة للاحصاء والابحاث عدد خاص 2003، ونشرات مختلفة لسنوات متعددة.

- العمود (3) من عمل الباحثة.

2. **مؤشر الدّين الحكومي الخارجي الى** GDP:

يمثل الدّين الخارجي عبئاً كبيراً على الاقتصاد العراق نتيجة تراكم الفوائد المترتبة عليه من جراء استمرار الجهات المقرضة باحتساب الفوائد بسبب حرب وما فرضه مجلس الامن الدولي من عقوبات اقتصادية على العراق التي استمرت على نحو 13 عام، الأمر الذي اضطر الحكومة، تحت وطأه تأثير نظام العقوبات الى التوقف عن تسديد الدّيون الخارجية والفوائد المترتبة عليها، مما ادى الى تراكمها وتفاقم اعبائها المالية، واستمر هذا الوضع حتى احتلال العراق في عام 2003 (اكرام، النداوي،2004: 6)، مما نتج عنها تحمل العراق خلالها الدّيون والتعويضات التي قدرت ب (300) مليار دولار تسدد بما نسبته 30% من العائدات النفطية للعراق بموجب قرار مجلس الأمن الدولي (678)، بينما خفضت فيما بعد هذه النسبة الى 5% بعد 2003/4/9 (ابريهي،2011: 39).

ولبيان حجم الدّيون الخارجية المترتبة على العراق نجد أن هناك تفاوت في تقديرات حجم المديونية الخارجية للعراق بسبب أنهيار المؤسسات المالية للحكومة العراق، وأتلاف الأوليات والأصول التي تشير الى ذلك، غير أن التقديرات تشير ألى أن الدّين الخارجي قد قدرت ب 127 مليار دولار بحسب البنك الدولي وبنك التسويات الدولية عام 2003 (خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010- 2014: 50)، ويقدر نادي باريس بان اجمالي الدّيون تتراوح ما بين (115- 120) مليار دولار، وتقدر شركة ايكزوتيكس المتخصصة في تجارة الدّيون، إن دّيون العراق تتراوح ما بين (103.4) و(129.4) مليار دولار وتشمل اصل الدّيون والفوائد المتأخرة عليها (اكرام، النداوي، 2004: 5).

بذلك يرى أن تحديد اجمالي الدّيون الخارجية للعراق ومبالغ التعويضات تختلف لعدم وجود توثيق رسمي لها في العراق لان اغلب الدّين العراقي يندرج ضمن (الدّيون غير الشرعية) الذي ليس للشعب اي منفعة منها، بل انها وظفت لاغراض الانفاق العسكري .

وبعد احتلال العراق من قبل قوات التحالف بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية التي اخذت تتجمل مسؤولية ادارتها بممارسة ضغوطها على الدول الدائنة من اجل تخفيض ديونها المستحقة على العراق والتي تشكل عقبة أمام جهود الأعمار وأنعاش الاقتصاد العراقي المنهار، وبعد جهود وضغوط تمكن التوصل ألى اتفاق مع دول نادي باريس بتخفيض (80%) من الديون المستحقة على العراق، وفق شروط وعلى شكل ثلاث مراحل، ومنها (خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010- 2014: 50):-

أ- تخفيض نسبة 30% من اجمالي الدّين الحكومي.

ب- ويتم في المرحلة الثانية خفض اضافي قدرة 30% من رصيد الدّين وفوائدة وفقا شروط حددتها مجموعة اتفاقيات وترتيبات دولية خاصة.

ج- في حين سعت المرحلة الثالثة الى تخفيض نسبة 20% في حال التزام العراق بجميع شروط الصندوق النقد الدولي.

ونظراً لذلك يتبين أن العراق اوفى بجميع شروط الصندوق النقد الدولي وتحرر من قيوده، ونتيجة لذلك انخفض حجم الدين الخارجي الى 74000 مليون دولار عام 2007 مقارنة بعام 2004 والتي بلغت 128026 مليون دولار عام 2004 محققاً نسبة انخفاض بلغت57,80% كما تغيرت هيكلية الدّين الخارجي لتحقق دول خارج نادي باريس اعلى نسبة انخفاض بلغت 83% تلتها الدّيون التجارية والتي بلغت نسبة انخفاضها 82% في حين سجلت دول نادي باريس نسبة انخفاض قدرت 68% للمدة 2004- 2007.

وبذلك يكون دّين دول نادي باريس قد أنخفض الى (7.8) مليار دولار على أن يكون موعد السداد على مدى (23) سنة بعد مدة ست سنوات، كما أسفرت الجهود عن أعلان عدد من الدول غير الأعضاء في نادي باريس من أعفاء العراق من ديونها بالكامل ومنها الصين ومالطا وسلوفاكيا وقبرص والأمارات، فيما أعلنت دول أخرى عن تخفيض ديونها بنسب تتراوح بين 65-90% (ابريهي،2011: 39).

وللاستدال على ذلك نستعين ببيانات الجدول (2) التي تشير الى ان بيانات الدّين الخارجي تتجة نحو الارتفاع خلال المدة 1990-2004، بينما تشير بيانات المدة 2006- 2013 الى انخفاض على الرغم من التباينات المختلفة التي تعكسها بيانات الجدول ما بين زيادة وانخفاض نتيجة مامر به العراق من ظروف سياسية واقتصادية.

الجدول (2) حجم المديونية الخارجية في العراق خلال المدة (1990-2013)

السنوات	مبلغ الدّين (مليون دولار)	مبلغ الدّين (مليون الدينار)	معدل نموه	السنوات	مبلغ الدّين (مليون دولار)	مبلغ الدّين (مليون الدينار)	معدل نموه
1990	22846	91384	-	2002	108215	211776755	8.00
1991	46411	464110	103.14	2003	116873	226266128	8.00
1992	50124	1052604	8.00	2004	128026	186021778	9.54
1993	54134	4005916	8.00	2005	-	-	-
1994	57465	26318970	6.15	2006	74693	110172175	-
1995	63142	105699708	9.87	2007	74000	93758000	-0.92
1996	68194	79786980	8.00	2008	63963	76947489	-13.5
1997	73649	108337679	7.99	2009	64289	75989598	0.50
1998	79541	128856420	8.00	2010	57026	67632836	-11.29
1999	85905	169404660	8.00	2011	61267	73275332	7.43
2000	92777	179059610	7.99	2012	57706	71151498	-5.81
2001	100199	193283871	7.99	2013	58718	72340576	1.75

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مؤشرات 2013.

- علي عبد الهادي سالم، نمو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق، 2012، مجلة الانبار، مجلد 4، العدد 9: 61.

- بيانات سنة 2005، غير متوفرة.

بذلك يلاحظ من خلال بيانات الجدول (2) أن نسبة نمو حجم الرصيد القائم للدّين الخارجي اخذت بالارتفاع بشكل متذبذب خلال المدة 1991- 2004، بسبب زيادة الفوائد التاخيرية من قبل الجهات المقرضة نتيجة الحرب وفرض العقوبات الاقتصادية من جهة، ومن جهة اخرى تجميده الارصدة العراقية وعدم احتساب الفوائد عليها التي كان ممكن استخدامها في سداد الدّيون، في حين اختلفت تقديرات الدّين الخارجي بالنسبة لعام 2003 اذ جاءت متفاوتة حيث نجدها قدرت وحسب بيانات الجدول نحو 116873 مليون دولار. لذلك اختلفت التقديرات لهذا العام في اعطاء تقدير نهائي.

في حين شهدت تحسنا نسبياً ابتداءً من عام 2006 اذ بلغت 74693 مليون دولار وفي عام 2007 بلغت معدل نمو -0.92% لتصل الى معدل نمو 1.75% عام 2013. ويعزى هذا التحسن في نسب النمو بشكل اساسي الى انخفاض أرصدة كل من القروض الجديدة والتي تمثل قرض صندوق النقد الدولي بنسبة - 48.4% وقروض اعادة الجدولة بنسبة -14.4% (التقرير الاقتصادي، 2012: 4)، ومن ثم وكما هو معلوم أن انخفاض حجم الدّين الخارجي يؤدي الى انخفاض اعباء خدمة الدّين ولاسيما الفوائد، نتيجة تطور الايرادات النفطية وزيادة في الاحتياطيات الأجنبية بالنسبة نفسها ومن ثم يتحقق فائض في الموازنة الحكومية.

ولغرض توضيح هذا المؤشر ومعرفة مدى قدرة الحكومة على تحمل عبء المديونية الخارجية في العراق والناتجة عن التزايد الكبير في حجم الدّيون الخارجية الذي رافقه بالضرورة نمو شديد في حجم تلك الاعباء المالية الدّيون (الاقساط، والفوائد). نأخذ عينة من الدول العربية منها العراق لغرض اعطاء نموذجاً مقارب يمثل هذا المؤشر ومدى قدرته على تحمل عبء المديونية الخارجية، بالاستناد الى بيانات الجدول (3) الذي يمثل مؤشر عبء المدّيونية الخارجية الى GDP للاعوام 2006 و 2010 و 2013.

جدول (3) نسبة الدّين الخارجي الى GDP للاعوام 2006 و 2010 و2013 لعينة من الدول العربية بضمنها العراق

الدولة	الدّين الخارجي (مليون دولار)			نسبة الدّين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي %		
	2006	2010	2013	2006	2010	2013
العراق	74693	57026	58718	78.14	35.18	21.95
الجزائر	5612	5681	3396	4.8	35	1.6
مصر	28958	34993	45752	27.0	16.0	16.9
الاردن	7305	6486	10189	51.8	24.5	30.3
جيبوتي	427	634	705	56.3	56.5	48.5
السودان	27601	37450	44379	62.9	53.2	61.4
موريتانيا	1301	3319	4270	47.5	91.4	102.5

المصدر: صندوق النقد العربي- التقرير الاقتصادي العربي الموحد- أبو ظبي للاعوام 2008و2012و2015.

اذ يلاحظ من خلال بيانات الجدول (3) ان مؤشر نسبة الدّين الخارجي الى GDP في العراق للاعوام الثلاثة قد انخفضت ويعود السبب في ذلك الى ما تم اجراءه من تخفيضات واعفاء بعض الدول دّيون المستحقة على العراق، اما بالنسبة الى باقي الدول العربية فقد انخفض هذا المؤشر اذ نلاحظ في الجزائر ومصر تقل نسبة الدّين الخارجي الى GDP فيها عن 50% (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2004، 14) والتي يعد فيها عبء المديونية معتدلاً نسبياً ويعود السبب في ذلك الى قدرة الدولة على تحويل مبالغ كثيرة من ناتجها المحلي الاجمالي الى الدول الدائنة وفاءاً بالتزاماتها الخارجية، اذ يعد اداء هذه الدول فوق المتوسط بالنسبة للدول المقترضة وفقاً لمؤشرات عبء المديونية الأخرى، بينما تكون نسبة عبء المديونية مرتفعة نسبياً في السودان وجيبوتي اذ تتراوح النسبة فيها ما بين 50%، والذي يعد ادائها مقارباً للمتوسط، في حين يعد مؤشر نسبة عبء الدّين الخارجي الى الناتج المحلي عالية جداً في موريتانيا اذ تزيد هذه النسبة عن 100% كما يعد اداء هذه الدول اقل من المتوسط بالنسبة للدول المقترضة (صندوق النقد العربي،2004: 14).

كما يلاحظ من خلال بيانات الجدول (3) انه على الرغم من ارتفاع حجم الدّيون لبعض الدول الا اننا نجد نسبة الدّين الخارجي الى GDP منخفضة وسبب ذلك يعود الى وفاء تلك الدول بالتزاماتها اتجاه الدول المقرضة.

3. **مؤشر الدّين الخارجي الى الصادرات**:

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة الحكومة على تسديد الدّيون الخارجية من خلال ما يتم استقطاعه من الصادرات، ولأن العراق احد البلدان التي تعاني عبئاً كبيراً من تلك الدّيون نتيجة استقطاع نسبة كبيرة من الصادرات النفطية الأمر الذي ينعكس على مجمل النشاط الاقتصادي، ولتوضيح هذا المؤشر لابد من استعراض بيانات الجدول (4).

جدول (4) نسبة الدّين الخارجي الى الصادرات في العراق للمدة (1990- 2013)
(مليون دينار)

السنوات	الدّين الخارجي (مليون دولار)	الدّين الخارجي (مليون دينار)	الصادرات	نسبة الدين الخارجي من الصادرات %	السنوات	الدّين الخارجي (مليون دولار)	الدّين الخارجي (مليون دينار)	الصادرات	نسبة الدين الخارجي من الصادرات %
1990	22846	91384	121861	74.99	2002	108215	211776755	70413	300.76
1991	46411	464110	35056	1324.1	2003	116873	226266128	11272	2007.4
1992	50124	1052604	15049	6.994	2004	128026	186021778	27088	686.76
1993	54134	4005916	14214	28.18	2005	-	-	35713	-
1994	57465	26318970	12664	207.83	2006	74693	110172175	43072	255.78
1995	63142	105699708	15508	681.58	2007	74000	93758000	52286	179.32
1996	68194	79786980	35013	227.88	2008	63963	76947489	73527	104.65
1997	73649	108337679	36670	295.44	2009	64289	75989598	48900	155.40
1998	79541	128856420	69383	185.71	2010	57026	67632836	61410	110.13
1999	85905	169404660	103728	163.31	2011	61267	73275332	97379	75.248
2000	92777	179059610	83057	215.58	2012	57706	71151498	110437	64.427
2001	100199	193283871	93937	205.76	2013	58718	72340576	104670	69.113

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية لسنوات (1990 - 2013).

ومن خلال بيانات الجدول (4) يمكن ان يوضح هذا المؤشر ان نسبة الدّين الخارجي الى الصادرات كانت منخفضة في عام 1990 بنسبة 74.99% ولكن بعد ذلك اخذت بالارتفاع بشكل كبيراً بحيث وصلت الى مقدار 681.58% في عام 1995، بسبب ما مر به البلد من حرب وفرض العقوبات الاقتصادية ومما نتج عنها من تراكم فوائد الدّيون من قبل الجهات المقرضة، في حين شهد تحسناً كبيراً في عام 1996 بحيث وصلت الى نحو 227.88% ويعود السبب في ذلك الى ما شهده هذا العام من تطبيق مذكرة التفاهم التي حددتها قرارات الامم المتحدة والتي نصت على ان تكون الصادرات النفطية ضمن مذكرة التفاهم، ومنح قسم من هذه الصادرات كتعويضات الى الدول المتضررة من الحرب. كون الصادرات النفطية تستحوذ على الجزء الاكبر من واقع صادرات العراق في حين كانت الصادرات غير النفطية لا تشكل الا نسبة ضئيلة في تغطية الاستيرادات.

في حين بدء بالارتفاع خلال العامين 2000، 2001 ليستمر الى عام 2002 الى عام 2003 فقد شهدت هذه النسبة ارتفاعاً كبيراً بلغت نحو300.76% في حين اخذت بالانخفاض بشكل متذبذب ابتداءً من عام 2003 على نحو 2007.4% نتيجة خصوصية هذا العام وتغيير الوضع الاقتصادي والسياسي واستمرت على هذا النحو الى عام 2013 لتبلغ مقدار 69.113%، وبناءً على ذلك يرجع السبب في هذا الانخفاض الى ايفاء الحكومة العراقية بالتزاماتها تجاه الدول الدائنة نتيجة ارتفاع حجم صادراتها النفطية فضلا عن تخفيض الدّيون المترتبة بذمتها من قبل بعض الدول.

المحور الثالث/ اهم الاثار الاقتصادية للدّين الحكومي في العراق

يمارس الدّين الحكومي اثاراً واسعة ومتباينة على النشاط الاقتصادي، كونه اداة من ادوات التوجيه الاقتصادي، نظراً لما ينطوي عليه من تأثير ملحوظ على توزيع العبء المالي العام بين فئات المجتمع واجياله وعلى مستوى الدخل القومي ونمط توزيعه، وعموماً فان الاثار التي تحدثها الدّيون الحكومية تعتمد على طريقة استخدام حصيلتها، سواء استخدمت في تمويل الانفاق الاستهلاكي الذي لا يزيد من الطاقة الانتاجية للمجتمع او انها استخدمت في تمويل الانفاق الاستثماري اي في بناء الطاقات الانتاجية والتي تعمل على زيادة النمو الاقتصادي، ولتوضيح هذه الاثار قسمت على النحو الاتي:-

اولاً: الاثار الاقتصادية للدّين الحكومي الداخلي:

تظهر الاثار الاقتصادية للدّين الحكومي الداخلي من خلال جانبين، اذ يمثل الجانب الاول أن الدّين الحكومي يستخدم لتمويل عجز الموازنة، والجانب الثاني اعباء خدمة الدّين الحكومي تمثل نفقات اضافية في الموازنة الحكومية، لهذا سوف نقتصر هذه الاثار على النحو الاتي:-

1. **اثر الدّين الحكومي الداخلي في** GDP:

يمثل الدّين الحكومي الداخلي (السندات وحوالات الخزينة) نسبة من GDP، وهذا الدّين بطبيعته هو ناتج عن عجز الموازنة الحكومية نتيجة قصور في الايرادات الحكومية عن مواجهة الزيادات الكبيرة في النفقات الحكومية، اذ يرجع السبب في ذلك الى الاوضاع الاقتصادية التي تعرض لها العراق من حرب وحصار اقتصادي خلال المدة 1990-2002، لذلك يعد الهدف الذي تعتمد عليه الحكومة في تسديد حجم الدّين الحكومي (الاقساط والفوائد) هو GDP اي بمعنى كلما كان هناك زيادات كبيرة في GDP، دل الأمر على قدرة الحكومة على سداد حجم الدّين الحكومي وبالعكس.

كما يمكن أن نوضح أثر الدّين الحكومي في GDP من خلال مقارنة معدل نمو الدّين الحكومي مع معدل نمو GDP وكما مبين في بيانات الجدول (5)،اذ يلاحظ ان معدل نمو الدّين الحكومي قد انخفض بشكل متذبذب خلال المدة 1991-2002 من 41.95% في عام 1991 الى 35.06% لعام 2002، يقابله ارتفاع بنسبة كبيرة في معدلات نمو GDP والتي بلغت مقدار- 15.56% الى- 2.19% خلال المدة 1991- 2002، في حين يلاحظ خلال المدة 2003- 2008 استمرار الانخفاض في معدل نمو الدّين الحكومي من 15.52% في عام 2003 الى -14.21% في عام 2008 مقارنة بما حققه الاقتصاد من معدلات نمو مرتفعة فيGDP اذ ارتفع الى 40.88% عام 2008 مقارنة بعام 2003 وبنسبة -27.87% بذلك يستمر الانخفاض في معدلات النمو الدّين الحكومي الى عام 2013 نحو-35.00% يقابله كذلك استمرار الارتفاع في معدلات نموGDP الى 5.18% لعام 2013، باستثناء عام 2009 الذي ارتفع الى 89.29% نتيجة العجز المخطط في الموازنة الحكومية.

جدول (5) معدل نمو الدّين الحكومي الداخلي و GDP في العراق للمدة 1990- 2013

السنوات	معدل نمو الدّين الحكومي الداخلي%	معدل نمو GDP%	السنوات	معدل نمو الدّين الحكومي الداخلي %	معدل نمو % GDP
1990	-	-	2002	35.06	-2.19
1991	41.95	-15.56	2003	15.52	-27.87
1992	62.06	166.56	2004	6.87	79.93
1993	82.68	147.32	2005	5.57	38.12
1994	134.92	400.87	2006	-15.16	29.99
1995	186.77	220.00	2007	-2.13	16.59
1996	37.07	13.49	2008	-14.21	40.88
1997	16.42	28.58	2009	89.29	-16.80
1998	32.88	41.57	2010	8.85	24.05
1999	12.16	41.99	2011	-18.88	34.09
2000	17.27	20.01	2012	-12.07	16.97
2001	37.39	428.92	2013	-35.00	5.18

المصدر: البنك المركزي العراقي،المديرية العامة للاحصاء والابحاث عدد خاص 2003، ونشرات مختلفة لسنوات متعددة.

واستناداً الى ما تقدم يمكن القول ان العراق استطاع تحقيق معدلات نمو موجبة في GDP على الرغم من زيادة الدّين الحكومي الداخلي وهذا ما يفسر أن نسبة نمو الدّين الحكومي الداخلي خلال المدة 1990- 2013 تشكل نسبة قليلة من نموGDP، الأمر الذي يعكس ارتفاع متوسط نصيب الفرد من GDP نتيجة الجهود التي بذلتها حكومة العراق في تسديد جزء كبير من الدّيون المترتبة بذمتها.

2. **اثر الدّين الحكومي الداخلي في الاستثمار**:

يكون الانفاق الحكومي الاستثماري عادة هو انفاق طويل الأجل الا انه يتم تمويله من خلال الموازنة الحكومية (سنة عادة) وبسبب تاخر الايرادات عن النفقات الحكومية كون العراق يعتمد على الصادرات النفطية كاساس لتحقيق الايرادات، علما ان بيع النفط يتم في السوق الأجلة (عادة شهر) ولغرض توفير السيولة تقوم الحكومة بتمويل العجز المؤقت الناجم عن ذلك من خلال اصدار حوالات الخزينة او السحب من رصيد الموجود النقدي.

وبما أن الاقتصاد العراقي يتسم بهيمنة القطاع الاستخراجي (النفط) على الجزء الاكبر من GDP بالرغم من امتلاكه موارد متنوعة تتمثل بالزراعة والموقع الجغرافي والمواقع الدينية الا انه ظل يعاني من اختلالات في التوازن الهيكلي لما اسهمت به قطاعاته المختلفة في GDP. كما هي الحال في السياسات الاقتصادية التي اعتمدت خلال العقود الماضية في عدم تحقق النمو الاقتصادي الى تلك السياسات الخاطئة في استثمار العوائد النفطية فضلا عن كونها كانت تتسم بالمركزية مما افقدها الكفاءة التنافسية للقدرات الانتاجية، فضلاً عن دور القطاع العام الذي يعد هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، بينما يكون دور القطاع الخاص هامشياً اذ لم تتاح له الفرصة في تنفيذ الاستثمارات الكبيرة. الأمر الذي ادى الى تخلف قطاعات الانتاج وعدم تحقق النمو اقتصادي (الراوي، 2009: 283).

جدول (6) نسبة الاستثمار الحكومي الى GDP في العراق للمدة 1990- 2013
(مليون دينار)

السنوات	الدّين الحكومي الداخلي (1)	اجمالي الاستثمار الحكومي (2)	GDP (3)	نسبة الاستثمار الحكومي الى GDP% (4)
1990	32737.9	2822	25241	11.18
1991	46473	1844	21313	8.65
1992	75318	7007	56814	12.33
1993	137596	18894	140518	13,44
1994	323242	27700	703821	3.93
1995	926988	84943	2252264	3.77
1996	1270646	36439	2556307	1.42
1997	1479306	71707	3286925	2.18
1998	1965807	95796	4653524	2.05
1999	2205019	201960	6607664	3.05
2000	2585887	347037	7930224	4.37
2001	3552885	578861	41945138	1.38
2002	4798584	755602	41022927	1.84
2003	5543684	287881	29585788	0,97
2004	5925061	3924260	53235358	7.37
2005	6255578	3765018	73533598	5.12
2006	5307008	2576852	95588954	2.69
2007	5193705	6588511	111455813	5.91
2008	4455569	14976016	157026061	9.53
2009	8434049	9648658	130642187	7.38
2010	9180806	15553341	162064565	9.59
2011	7446859	17822114	217327107	8.200
2012	6547519	29350951	254225490	11.54
2013	4255549	34647000	267395614	12.95

المصدر: وزارة المالية، دائرة الموازنة. البنك المركزي العراقي،المديرية العامة للاحصاء والابحاث عدد خاص 2003، ونشرات مختلفة لسنوات متعددة
- العمود (3) من اعداد الباحثة.

ومن خلال بيانات الجدول (6) يتضح ان بيانات الانفاق الاستثماري قد ارتفعت بشكل بسيط اذ بلغ 2822 مليون دينار في عام 1990 الى حوالي 755602 مليون دينار في عام 2002، قياساً بحجم الدّين الحكومي المتزايد خلال نفس المدة من 32737,9 مليون دينار الى 4798584 مليون دينار، بينما انخفضت نسبة الانفاق الاستثماري الىGDP من 11.18% في عام 1990 الى 1.84% في عام 2002، بمعنى أن الانفاق الاستثمار يشكل نسبة قليلة منGDP، ويرجع ذلك اساساً الى توقف الصادرات النفطية نتيجة الحرب وفرض العقوبات الاقتصادية والتي تعد مقدمة للتراجع المستمر في اداء القطاعات الاقتصادية مما ادى الى انخفاض معدلات نمو الاستثمارات بالنسبة الى GDP خلال المدة 1990-2002، وبالاستناد الى بيانات الجدول (6) يتضح ان بيانات الانفاق الاستثماري كانت منخفضة جداً قياساً ببيانات الدّين الحكومي خلال المدة نفسها، مما يعني ان معظم الدّين الحكومي الداخلي يستخدم لسد العجز المؤقت في الموازنة الحكومية.

في حين اثرت الحرب على العراق عام 2003 بشكل كبير على المؤسسات الاقتصادية لاسيما المملوكة للقطاع العام والتي تقدر 192 مشروعا كبيراً، اذ تكاد تكون معظم تلك المشروعات شبة معطلة بسبب نقص الطاقة ومستلزمات العملية الانتاجية، ومن ثم ادت هذه الظروف الى تعطيل اكثر من 60 الف مشروع صناعي صغير ومتوسط تابع للقطاع الخاص العراقي، اي اثرت تلك الحرب على اداء القطاعات الاقتصادية ولا سيما السلعية منه (الراوي،2009 : 285) بمعنى أن الانفاق الحكومي الاستثماري يسهم في دعم وتنشيط الانفاق الخاص الاستثماري ويمكن ان يحدث العكس.

كما تشير بيانات الجدول (6) الى التزايد الحاصل في اجمالي الاستثمار الحكومي خلال المدة 2003-2013 اذا ازداد من 287881 مليون دينار في عام 2003 الى 34647000 مليون دينار في عام 2013، وجاء وراء هذه الزيادة ارتفاع GDP اذ تتأثر قيمة GDP بشكل كبير بقيمة اسعار النفط العالمية فضلاً عن انخفاض حجم الدّين الحكومي مما نتج عنه ارتفاع نسبة نمو الاستثمار الى GDP خلال المدة ذاتها ولكن بنسب متفاوتة على نحو 12.95% في عام 2013 بعد ما كانت عليه في عام 2003 بنسبة 9.72%، باستثناء المدة 2004- 2006 اذ اخذ بالانخفاض بنسب متذبذبة من سنة الى اخرى ابتداءاً من عام 2004 بنسبة 7.37% بعد كان عام 2002 بنسبة 1.84% ليستمر بالانخفاض 2.69% في عام 2006 ويرجع سبب هذا الانخفاض في الاستثمار الى تدهور الوضع الامني، ونتيجة الى ذلك تعد هذه الظروف احد اسباب في انخفاض معدلات نمو الاستثمار وما يرافقه من ارتفاع حجم البطالة نتيجة عدم استغلال هذه الموارد البشرية في المشروعات الاستثمارية.

بذلك يمكن القول انه اذا استغلت هذه الدّيون بشكل اقتصادي جيد فانها سوف تؤدي الى زيادة GDP وارتفاع مستويات الدخل ومن ثم زيادة الادخار بهدف سد النقص في الموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية.

ثانياً: الأثار الاقتصادية للدّين الحكومي الخارجي:

تعد دراسة الاثار الاقتصادية التي تنجم عن الدّيون الخارجية، امراً هاماً وضرورياً عند رسم وتخطيط سياسة الدّين الخارجي، لذلك تختلف هذه الاثار التي تحدثها الدّيون الخارجية وفي العراق بسبب الحروب اختلفت الدّيون من حيث الحجم ودرجة تنوعها والشروط التي انساب على اساسها، وآجال استحقاقها ومدى نمو قطاع التصدير والاستيراد، واتجاهات تطور فجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية، وطرق استخدام هذه القروض، فضلا عن عبء خدمة الدّيون وفي ضوء ذلك، سوف يتم معرفة الاثار التي تمخضت عن تزايد المديونية الخارجية في العراق، من خلال الاتي:-

1. أثر الدّين الحكومي الخارجي على الصادرات:

تعد المديونية الخارجية التي شهدها العراق خلال مدة البحث بأنها لم تكن بهدف تمويل المشاريع التنموية بل كانت تصب في تمويل العمليات العسكرية للحرب وما تطلبته ايضاً من تلبية الاحتياجات المحلية لمجمل فعاليات الاقتصاد الوطني بعد عجز التمويل المحلي عن تغطية هذه المتطلبات، لاسيما وان المورد الرئيسي للتمويل من العملات الاجنبية هي الصادرات النفطية التي توقفت بفعل اجراءات العقوبات الدولية في فرض الحصار خلال مرحلة التسعينات (الكناني، 2013: 308).

وبناءً على ذلك اخذت المنظمات والهيئات الدولية المختلفة مؤشر معينا لقياس مدى العبء الذي يتحمله الاقتصاد القومي للوفاء بالالتزامات الخارجية وهذا المؤشر هو معدل خدمة الدّيون*، اذ يقيس هذا المعدل لنا نسبة ما تستنزفه مدفوعات خدمة الدّين من اجمالي حصيلة النقد الاجنبي الناجم عن الصادرات من السلع والخدمات (زكي، 1985: 116).

اذا يتضح من خلال ذلك المؤشر العبء الذي يتحمله الاقتصاد العراقي، نتيجة النمو المفاجئ في خدمة ديونه، من خلال استنزاف جزء مهم من الصادرات النفطية اي التي تشكل نسبه هامة في نموGDP، اي انه كلما زادت نسبة ما تستقطعه خدمة الدّيون الخارجية من حصيلة الصادرات، كلما دل ذلك على ان عبء الدّيون الخارجية كبيراً، وبالعكس. لذلك يجد أن عبء الدّيون الخارجية ترتبط بمدى الضغط الذي تمارسه مدفوعات خدمة الدّين على الاحتياطيات من العملات الاجنبية التي ياتي بها قطاع الصادرات النفطية.

ومن المعلوم أن العراق استخدم بعض هذه الدّيون في تمويل الاستهلاك الجاري او لتمويل شراء الاسلحة، اي بمعنى انه لا يتمخض عن استخدام هذه الدّيون اي زيادة في الطاقة الانتاجية للاقتصاد، ولا زيادة في الصادرات بل زيادة الواردات بالتالي لا تسهم استخدام هذه الدّيون في رفع قدرة الاقتصاد العراقي على مواجهة الالتزامات الناشئة عن عقده، بذلك تظل هذه الدّيون عبئاً على ميزان المدفوعات.

ونظراً الى ذلك يلاحظ من خلال تحليل بيانات الجدول (2) الذي يوضح ارتفاع نسبة الدّين الحكومي الخارجي الى الصادرات ناتج عن ارتفاع تراكم مدفوعات خدمة الدّيون الخارجية للاقتصاد العراق بمعدلات كبيرة خلال مدة التسعينات نتيجة تراجع الانتاج في القطاع النفطي اي توقف الصادرات النفطية بناءً على ما فرض عليه من عقوبات دولية، كون قطاع الصادرات النفطية يلعب دوراً استراتيجياً في الاقتصاد العراقي وتمثل الحصيلة المتأتية منه نسبة هامة من الدخل القومي والتي تعتمد نسبة كبيرة منه على عوامل خارجية، الأمر الذي اثر بصورة مباشرة على حجم الاستيرادات ومن ثم على مستوى النشاط الاقتصادي، نتيجة لانخفاض موارد النقد الاجنبي التي اثرت سلباً على الاحتياطيات النقدية.

وما ينبغي الاشارة اليه هو أن اجمالي حصيلة هذه الصادرات لا تعد دالة في الدخل القومي وانما تعد دالة في الدخل في الخارج بخلاف الواردات التي تعد دالة في الدخل القومي. وبناءً على ذلك فان هذه الصادرات النفطية لم تحقق اي معدلات نمو كبيرة تواكب النمو الذي حدث في هذه المدفوعات (احمد، 2014: 16) .

ولكن بعد احداث عام 2003 شهد الاقتصاد العراقي ارتفاعاً في حجم GDP، نتيجة زيادة الصادرات النفطية، اي زيادة نسبة النقد الاجنبي المتأتية من هذه الصادرات التي يتم من خلالها تسديد عبء الدّيون الخارجية، بمعنى زادات نسبة الصادرات زادت قدرة الحكومة على تسديد ما في ذمتها من دّيون.

لذا بات التوجه نحو رفع حجم الصادرات ضرورة تمليها اكثر من حتمية ولاسيما الصادرات السلعية التي تشكل نسبة منخفضة جداً في العراق في اي منتج غير المعادن، بينما نجد في المقابل أن العراق يستورد اصناف من المنتجات اكثر مما يصدره، وهذا يعني ان القدرة التنافسية ضعيفة جداً، وفي غياب العائدات النفطية سيكون العراق ظلاً لواقعه الحالي (احمد، 2014: 16).

واستناداً الى ذلك فان فوائد خدمة هذه الدّيون تستقطع النسبة العظمى من هذه الصادرات، الأمر الذي يقلل من حجم الاموال المخصصة لتمويل المشاريع، وبما ان العراق لم يستغل هذه الدّيون استغلالاً امثل، والتي غالباً ما تتجه نحو تمويل الاستهلاك خصوصاً للسلع المستوردة، ونسبة قليلة منه فقط تتجه الى الاستثمار في مشاريع تتميز بانخفاض مردودها، الامر الذي يقلل من فرص خلق فوائض مالية جديدة، ورفع كفاءة الاقتصاد ونموه. وهو ما يؤثر سلبا في امكانيات الادخار المحلي وعلى الطاقة الاستيرادية، ومعدلات التضخم، لذلك لابد من استغلال تلك الدّيون من خلال استثمار الاوراق مالية التي تصدرها الحكومة بشكل الذي يخدم الاقتصاد الوطني.

* معدل خدمة الدّين= (الفوائد + اقساط الدّين/ حصيلة الصادرات) x 100.

2. **اثر الدّين الحكومي الخارجي على الطاقة الاستيرادية**:

توجد هناك علاقة وثيقة ما بين GDP وحجم الواردات وهي العلاقة التي يعكسها ما يسمى بمعامل الواردت الذي يبين النسبة من GDP الذي يستوردها الاقتصاد القومي عند مستوى معين من GDP (زكي، 1978، 371). كما توجد علاقة مهمة بين تفاقم الدّيون الخارجية وبين مستوى الاحتياطيات الدولية، فكلما ارتفعت قيمة الاحتياطيات الدولية ونسبتها الى اجمالي واردات الحكومة عززت قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها وتمويل وارداتها، والعكس صحيح.

وفي ضوء ذلك نجد أن الدّيون الخارجية في العراق تستحوذ على نسبة كبيرة من GDP خلال المدة 1990-2002، وكما موضح في بيانات الجدول (7) حول توجه مسار الاستيرادت الزمني نحو الارتفاع من 1502647 مليون دينار الى 1835256 مليون دينار للمدة نفسها قياساً بالصادرات، كما ترتفع نسبة الدّين الخارجي الى الاستيرادات من 6.08% في عام 1990 الى 11539.3% لعام 2002، اي تشكل هذه الاستيرادات للموارد المالية التي كان من الممكن توجيهها نحو زيادة المدخرات ومن ثم زيادة معدلات الاستثمار والتوسع الاقتصادي اي عندما يكون بإمكان الحكومة توفير قدر كافي من المال اللازم لاستيراد (السلع الاستهلاكية التي يصعب الاستغناء عنها مثل المواد الغذائية، السلع الانتاجية الوسيطة، والالات والمعدات الانتاجية لغرض تنفيذ برامج الاستثمار)، التي لا ينتجها انخفاض الاقتصاد القومي او ينتجها بكميات تقل عن حاجة الطلب المحلي، بذلك يكون بمقدور الحكومة تحقيق خططه الانمائية دون ان تضطر الى اللجوء الى ضغوط خارجية التي تعرقل تنفيذ هذه الخطط. اي بمعنى لو تعرضت تلك المستوردات (الاستهلاك، والانتاج، والاستثمار) الى الانخفاض او التقلب فان ذلك سوف يعود بنتائج سلبية على الاقتصاد القومي وخطط التنمية في العراق وخاصة عندما يكون الميل للاستيراد كبيراً، أي ان تزايد حجم المديونية الخارجية وما يترتب عليها من اعباء قد تؤثر بشكل كبير في مقدرة الحكومة (اي القدرة الذاتية على الاستيرادات)* على تمويل وارداتها.

في حين يلاحظ من خلال بيانات الجدول (7) ان نسبة الدّين الخارجي الى الاستيرادات اخذت بالانخفاض ابتداءً من عام 2003 وبنسبة 2011.1% الى 105.5% في عام 2013، نتيجة تحسن الظروف الاقتصادية وزيادة الصادرات النفطية.

جدول (7) نسبة الدّين الخارجي الى الواردات في العراق للمدة 1990- 2013

(مليون دينار)

السنوات	الدّين الخارجي	الواردات	نسبة الدّين الخارجي الى الواردات%	السنوات	الدّين الخارجي	الواردات	نسبة الدّين الخارجي الى الواردات%
1990	91384	1502647	6.08	2002	211776755	1835256	11539.3
1991	464110	186358	249.04	2003	226266128	11250	2011.1
1992	1052604	206193	510.49	2004	186021778	21320	872.5
1993	4005916	415033	965.20	2005	-	23532	-
1994	26318970	276499	9518.6	2006	110172175	16899	651.9
1995	105699708	282884	37365.03	2007	93758000	78719	119.1
1996	79786980	231592	34451.5	2008	76947489	66801	115.1
1997	108337679	184809	58621.4	2009	75989598	20217	379.8
1998	128856420	247368	52090.9	2010	67632836	32688	206.9
1999	169404660	432273	39189.2	2011	73275332	58037	126.2
2000	179059610	721396	24821.2	2012	71151498	28587	248.8
2001	193283871	1364991	14160.0	2013	72340576	68556	105.5

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء والتكنلوجيا للمعلومات، دائرة احصاءات التجارة، التقارير السنوية لسنوات(1990- 2013).

- احصائيات البنك المركزي العراقي، فقرة التجارة الخارجية.

*** القدرة الذاتية على الاستيرادات: هي مدى كفاية الدولة من مواردها المتاحة من النقد الاجنبي الذي تحصل عليه من مصادرها الوطنية المختلفة، مع استبعاد القروض والتحويلات الخارجية، في تمويل وارداتها المختلفة (زكي، 1978: 130).**

بذلك يمكن تحديد الطاقة الاستيرادية او مقدرة الحكومة على الاستيراد بجملة من العوامل والمتغيرات التي توثر بشكل او بآخر في تلك الطاقة منها(زكي،1978: 374):-

1. حجم الصادرات وعائداته.
2. كلفة السلع المستوردة.
3. خدمات الدّيون الخارجية.
4. اعادة جدولة الدّيون الخارجية.

وهذا ما يفسر أن الطاقة الاستيرادية للاقتصاد القومي تتحدد بحجم العملات الاجنبية المتاحة وبمستوى اسعار الواردات اي بمعنى ان المصدر الرئيس للعملات الاجنبية هو حصيلة صادراتها من السلع والخدمات (زكي،1989: 144).

بذلك تتحدد الطاقة الاستيرادية في العراق اساساً بمدى حصيلة الصادرات النفطية، اي أن زيادة مدفوعات خدمة الدّين الخارجي تستقطع نسبة مهمة من حصيلة الصادرات، وهذا ما يوضح بروز ظاهرة الاستيراد الحر واتجاه الاقتصاد العراقي نحو التحول الى اقتصاد السوق، خلال المدة 2003- 2013 الامر الذي ادى الى زيادة اجمالي الاستيرادات زيادة كبير قياساً بمدة 1990-2002.

في حين يتضح اثر تزايد مدفوعات خدمة الدّيون الخارجية المتراكمة على العراق خلال المدة 1990-2002 في زيادة الاستيرادات بنسب منخفضة مقارنة بالتحول الاقتصادي خلال المدة 2003- 2013 التي حدث خلالها ارتفاع كبير في الصادرات النفطية ومن ثم زيادة المبالغ المتبقية من حصيلة الصادرات التي تخصص للاستيراد خاصة للسلع (الاستهلاكية، والوسيطة، والاستثمارية)، كما تترك تلك المدفوعات تاثيراً سلبياً على كل من معدلات الادخار المحلي خلال المدة 1990- 2002، الأمر الذي انعكس في تواضع معدلات الاستثمار الممول محلياً، اي بمعنى ان تخفيض الواردات من الالات والمعدات انعكس سلبياً على الاداء الاستثماري وعلى عملية التنمية، الأمر الذي اضطر الحكومة الى تغيير استراتيجياتها الاستثمارية والتركيز على الاستثمار في قطاع التصدير لحل مشاكل النقد الاجنبي.

3. اثر عبء مدفوعات خدمة الدّين الخارجي في العجز بميزان المدفوعات:

يعاني الاقتصاد العراقي من وجود عجز في ميزان المدفوعات ولاسيما خلال المدة 1990- 2002 نتيجة توقف الصادرات النفطية التي تعد المصدر الرئيس في نمو GDP وزيادة قيمة الاستيرادات قياساً بحصيلة الصادرات، كما واجه الاقتصاد العراقي مشكلة مدفوعات خدمة الدّين كاحد اهم بنود المسببة للعجز في حساب الجاري (مدفوعات الفائدة) وفي حساب العمليات الرأسمالية (الاقساط)، فضلا عن استنزاف الاحتياطيات الاجنبية، بمعنى اذا استخدمت الحكومة هذه الدّيون الخارجية اي راس المال الاجنبي في زيادة اجمالي الاستثمار فان ذلك يؤدي الى زيادة معدلات نمو الناتج المحلي، ونظراً الى ذلك سوف تشتمل تلك الدّيون الخارجية على اثرين مختلفين (زكي، 1989: 398-390):-

1. الأثر الايجابي في تحسين ميزان المدفوعات، والذي يتكون عندما يكون حجم انسياب رؤوس الاموال الى الدول النامية يزيد عن حجم تصدير الفوائد، كما يمكن أن يعوض هذا عن اتجاه الميزان التجاري المزمن للعجز.
2. الأثر السلبي والذي يتمثل في تسديد خدمة مدفوعات الدّيون الخارجية من خلال عوائد الاستثمار، اي أن تطور حجم الدّيون الخارجية، والاعباء الناتجة عنه سوف يولدان مصدراً هاماً لحدوث العجز في ميزان المدفوعات، لأنه احد الاثار المترتبة على الدّيون الخارجية ومن ثم استمرار نمو هذا العجز بصفة متزايدة، طالما لم تعمل الدول على زيادة صادراتها وخفضت الواردات.

واستناداً الى بيانات الجدول (2) لابد من التركيز على الأثر السلبي وفي كيفية نمو الفوائد المدفوعة لخدمة الدّيون الخارجية بمعدلات سريعة خلال المدة1990-2002، اذا يفوق هذا المعدل كثيراً معدلات نمو كل من الدخل القومي، والناتج المحلي، والصادرات والواردات، الأمر الذي دفع الى حدوث عجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات.

اما خلال المدة 2003- 2013 وما حدث من التحول في العراق من جراء الاحتلال الاجنبي نجد أن حجم الدّيون الخارجية اخذت بالانخفاض نتيجة ارتفاع حصيلة الصادرات النفطية التي تعمل على تسديد تلك مدفوعات خدمة الدّيون فضلا عن قلة الواردات قياساً بتلك الصادرات، كذلك اعادة جدولة الديون المتراكمة بذمة العراق.

نستخلص من مما تقدم ان هناك اثار سلبية تتركها كثرة الدّيون الخارجية واعباءها المتراكمة على العراق من جراء ما تعرض له من صدمات حقيقية وأخرى نقدية تنعكس على كل من الدخل القومي وعلى الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم على الاستثمار المحلي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا ما يؤثر سلباً على امكانيات الادخار المحلي وعلى الطاقة الاستيرادية، وبالتالي عدم قدرة الاقتصاد على تحقيق معدلات متقدمة من النمو الاقتصادي، في حين يمكن استغلال تلك الدّيون استغلالاً امثل لو تم استخدامها بالشكل الذي يدعم الاقتصاد الوطني.

المحور الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

1. **الاستنتاجات**/ توصل البحث الى العديد من الاستنتاجات وعلى النحو الاتي:-

أ- يعتمد تزايد الدّين الحكومي الناتج عن استمرار حدوث العجز في الموازنة الحكومية بشكل رئيس في الاقتصاد العراقي على العوائد النفطية التي تشكل محور تمويل الانفاق الحكومي والمدفوعات الخارجية والمورد الرئيس في بناء الاحتياطي النقدي، ومن خلال تلك المؤشرات الاقتصادية يتم قياس مدى قدرة الحكومة على تسديد ديونها.

ب- تؤدي السياسة المالية التوسعية الى زيادة عجوزات الموازنة المالية الحكومية مما يترتب عليه تراكم في الدّيون الحكومية، نتيجة دخول العراق في اكثر من ازمة سياسية وعسكرية تمثلت بالحروب وفرض العقوبات الاقتصادية، مما نتج عنه زيادة في حجم النفقات الحكومية مقابل انخفاض الايرادات الامر الذي تسبب في عجز الموازنة الحكومية فضلاً تزايد عجز ميزان المدفوعات بسبب انخفاض الاحتياطيات الاجنبية ومن ثم تزايد مدفوعات خدمة الدّين الحكومي بالعملة الاجنبية.

ج- حقق الاقتصاد العراقي معدلات نمو موجبة في GDP على الرغم من زيادة الدّين الحكومي الداخلي وهذا ما يفسر أن نسبة نمو الدّين الحكومي الداخلي خلال المدة البحث تشكل نسبة قليلة من نموGDP.

د- يشكل الاستثمار الحكومي نسبة قليلة منGDP خلال المدة 1990- 2002، نتيجة زيادة حجم الدّين الحكومي، وبالعكس خلال المدة 2003- 2013 اذ تتأثر قيمة GDP بشكل كبير بقيمة اسعار النفط العالمية فضلاً عن انخفاض حجم الدّين الحكومي الداخلي مما نتج عنه ارتفاع نسبة نمو الاستثمار الى GDP.

ه- تشكل فوائد خدمة الدّيون نسبة عظمى من الصادرات النفطية مما يضعف من فاعلية التنمية الاقتصادية، وبما أن العراق لم يستغل هذه الدّيون استغلالاً امثل، والتي غالباً ما تتجه نحو تمويل الاستهلاك ولاسيما للسلع المستوردة ونسبة قليلة منه فقط الى الاستثمار في مشاريع ذات انتاجية منخفضة، الأمر الذي يقلل من فرص خلق الفوائض مالية جيدة.

و- يؤثر تخفيض الواردات من الالات والمعدات سلبياً على الاداء الاستثماري وعلى عملية التنمية، الامر الذي يؤثر في مدفوعات خدمة الدّين ومن ثم يؤثر سلبياً على الادخار المحلي، مما يضطر الحكومة الى التركيز على الاستثمار في قطاع التصدير لحل مشاكل النقد الاجنبي

2. **التوصيات**/ وبناءً على تلك الاستنتاجات تم الخروج بجملة من التوصيات وكالأتي:-

ضرورة استخدام اموال الدّين الحكومي في الاستثمارات الانتاجية وليس الاستهلاكية، لذلك لابد من وضع سياسة مدروسة للدّين الحكومي من خلال اتباع سياسة مالية توسعية منضبطة ومقصودة .

أ- لا بد من قيام الحكومة باستغلال الدّيون الحكومية من خلال اصدار الاوراق المالية منها السندات الطويلة الأجل وحوالات الخزينة المركزية القصيرة الأجل كونها اداة غير تضخمية تسهم في تمويل الحكومة كما تعمل على تشجيع الاستثمار في الاسواق المالية، بشكل الذي يعود بالفائدة على مجمل الاقتصاد الوطني ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي.

ب- وضع سياسة اقتصادية تعمل على تفعيل القطاعات الانتاجية من خلال الاستخدام الامثل للموارد النفطية لغرض سد النقص الحاصل في الانتاج المحلي بدلاً من الاعتماد على الاستيرادات التي تؤدي الى قلة النقد الاجنبي، ومن خلالها تعمل على زيادة أحتياطيات البنك المركزي من النقد الاجنبي الأمر الذي ينعكس على خفض حجم الدّيون الحكومية.

ج- لكي يتم تحقيق اثار نافعة على الصعيد الاقتصادي لابد من وضع سقف كحد اقصى لا تتجاوز نسبة زيادة سعر الفائدة مقدار الزيادة الحاصلة في GDP.

قائمة المصادر

1. زردق، أحمد عبد الرحيم (2009) "الدّين العام وعجز الموازنة العامة في مصر"، ط1، مكتبة القدس، مصر.
2. جنوحات، فضيلة (2006) "اشكالية الدّيون الخارجية واثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة"، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة الجزائر.
3. عمر، محمد عبد الحليم (2003) "الدين العام (المفاهيم -المؤشرات –الأثار)، بالتطبيق على حالة مصر"، القاهرة، جامعة الازهر.
4. ابو مدللة، سمير و العجلة، مازن (2013) "تطور الدّين العام في الارضي الفلسطينية"، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد11، فلسطين، العدد1.
5. زكي، رمزي (1978) "ازمة الدّيون الخارجية، رؤية من العالم الثالث"، مصر الهيئة المصرية العامة للكتاب.
6. عبد العزيز، اكرام والنداوي، خضير عباس (2004) "المديونية العراقية بين الانعكاسات الاقتصادية والتداعيات السياسية"، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، مجلد 10، العدد34.
7. ابريهي، فارس كريم (2011) "الاقتصاد العراقي فرص وتحديات دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 27.
8. سالم، علي عبد الهادي (2012) " نمو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق "، مجلة الانبار، مجلد 4، العدد9.
9. الراوي، احمد عمر (2009) " دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003"، الناشر دار الدكتور للعلوم، بغداد، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية.
10. الكناني، كامل كاظم بشير (2013) "ارجوحة التنمية في العراق"، ط1، بغداد.
11. زكي، رمزي (1985) "الديون والتنمية القروض الخارجية واثارها على البلاد العربية"، ط1، القاهرة، دار المستقبل العربي.
12. احمد، محمد شهاب (2014) "اثر الصادرات النفطية وغير النفطية على النمو الاقتصادي في العراق"، وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية.
13. زكي، رمزي (1989) " الاقتصاد العربي تحت الحصار"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
14. البنك المركزي العراقي (2003)، نشرة سنوية للبنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، 2003، عدد خاص.
15. البنك المركزي العراقي (2004)، نشرة سنوية للبنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث.
16. البنك المركزي العراقي (2005)، نشرة سنوية للبنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث.

17. البنك المركزي العراقي (2006)، نشرة سنوية للبنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث.
18. البنك المركزي العراقي (2007)، نشرة سنوية للبنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث.
19. البنك المركزي العراقي (2008)، نشرة سنوية للبنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث.
20. لبنك المركزي العراقي (2009)، نشرة سنوية للبنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث.
21. البنك المركزي العراقي (2010)، نشرة سنوية للبنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث.
22. البنك المركزي العراقي (2011)، نشرة سنوية للبنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث.
23. البنك المركزي العراقي (2012)، نشرة سنوية للبنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث.
24. البنك المركزي العراقي (2013)، نشرة سنوية للبنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث.
25. خطة التنمية الوطنية السنوية في العراق للسنوات (2010- 2014).
26. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء والتكنلوجيا للمعلومات، تقارير السنوية لسنوات متعددة.
27. البنك المركزي، المديرية العامة للاحصاء والأبحاث، تقرير اقتصادي،2012.
28. صندوق النقد العربي- التقرير الاقتصادي العربي الموحد- ابو ظبي، للاعوام، 2008.
29. صندوق النقد العربي- التقرير الاقتصادي العربي الموحد- ابو ظبي، للاعوام، 2012.
30. صندوق النقد العربي- التقرير الاقتصادي العربي الموحد- ابو ظبي، للاعوام، 2015.
31. صندوق النقد العربي- التقرير الاقتصادي العربي الموحد- ابو ظبي، 2004.
32. وزارة المالية، دائرة الموازنة.
33. احصائيات البنك المركزي العراقي، منشور على موقع الكتروني:
http://cbi.iq

Measurement of Government Debt Indicators and the most Its important Effects in Iraq for The period of 1990 – 2013

ABSTRACT

Indicators of government debt is of extreme importanse in economic activity through knowledge of the economic impact of government debt, if the phenomenon is accepted or prepared to dangerous stage by stage, and there fore it can Through these indicators to measure the degree of indebtedness in relation to the economic activity of the Government on the one hand, the governments ability to repay the other hand.

Due to this it inferred that the degree of indebtedness in Iraq specificratio has exceed 60% during the period 1990 – 2002 ntejh lack of political and economic stability of the government, which led to the governments inability to repay the marl her disposal of debt in addition to how bad the Governments debt management in this control indices.

This research finds that the continuation of government debt increased with the Gaovernments inability to repay those debts as a result of Mamr by the Iraq war economic blockade and stop oil exports will lead to the accumulation of the debt and thus in Crease the burden of the government budget which leaves negative effects are reflected on investment exports and imports as aresult of the weakness of capital accumulation as well as the weakness as the economic sectors and while the Iraqi economy has seen asighificant improvement after the events of 2003 as aresult of changed economic and political due to the increase in oil exports from the face and the increase in oil prices on the other hand, any increase in foreign exchange ratio derived from such exports by which the payment of Government debt burden, which led to an improvement in both the government debt indicators and then leave appositive effects on both investment and exports and imports.

Key Word / Government debt, Debt indicators, GDP, Exports, Imports, Investments, Balance of Payments.